محاور وحوار

إن الضغط الذي يمارسه الغرب على روسيا قد يؤدي إلى إنتاج كتلتين جديدتين تواجه إحداهما الأخرى من خلال مفهومين متعارضين للرأسمالية: رأسمالية ليبرالية في الغرب ورأسمالية دولة في قسم آخر من آسيا والعالم السائر على طريق النمو وما نشهده في الواقع هو أزمة مشروعية النموذج الإقتصادي والسياسي الغربي، وأزمة نظام سياسي ديمقراطي لم يعد كثير من المواطنين يجدون أنفسهم فيه.

العدد الحادي عشر نيسان ٢٠١٥

القوى العالمية في بيئة متحوِّلة: نحو استقطاب دولي جديد

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

Les puissances dans un monde en mutation: Vers une nouvelle polarisation

Thèmes et débat

La pression exercée par l'Occident sur la Russie pourrait conduire à l'apparition de deux nouveaux blocs s'opposant à travers deux concepts contradictoires du capitalisme: un capitalisme libéral dans l'Ouest, et un capitaliste d'Etat dans une partie d'Asie et au tiers monde. Et ce qu'on constate sur la voie du développement et ce que nous voyons réellement c'est la crise de légitimité du modèle économique et politique occidental, et celle d'un système politique démocratique dans lequel de nombreux citoyens ne se retrouvent plus.

No.11 Avril 2015

القوى العالمية
في بيئة متحوِّلة :
نحو استقطاب دولي جديد

القوى العالمية في بيئة متحوِّلة:
نحو استقطاب دولي جديد

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center For Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

محاور وحوار: سلسلة غير دورية تتضمّن وقائع الندوات والحلقات التي يعقدها المركز وتُعنى بمقاربة قضايا استراتيجية ومسائل إنمائية مختلفة.

العنوان: القوى العالمية في بيئة متحوِّلة:

نحو استقطاب دولي جديد

حلقة نقاش: خلاصة حلقة نقاش عُقدت في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١٤ ، شارك فيها نخبة من السياسيين والباحثين والأكاديميين والإعلاميين

تاريخ النشر: نيسان ٢٠١٥ الموافق جمادى الثانية ١٤٣٦هـ.

العدد: الحادي عشر

الطبعة: الأولى

القياس: ٢١/١٤

حقوق الطبع محفوظة

العنوان: بئر حسن ـ خلف الفانتزي وورلد
جادة الأسد ـ بناية الإنماءغروب ـ الطابق الأول

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010
Beirut-Lebanon
P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

مدخل: ..... **(عبدالحليم فضل الله) ٧**

تقديم: ..... **(وليد شرارة) ٩**

القوى العالمية **في بيئة متحوّلة:**

نحو استقطاب دولي جديد؟ ..... **(ليونيل فيرون) ١٣**

تحوّلات النظام نفسه أم تشكّل نظام عالمي جديد؟ **١٥**

عجز القوّة **١٨**

مجتمع دولي متناغم **٢٢**

العلاقات الروسية– الصينية الجديدة **٢٥**

خلاصة وفرضيات **٢٩**

المداخلات والردود **٣٣**

مدخل:

عبدالحليم فضل الله *

يمكن استكمال العنوان: «القوى العالمية في بيئة متحوّلة: نحو استقطاب دولي جديد؟ لنقول: هل نحن متجهون نحو نظام عالمي جديد؟ أم أننا نسبح وسنسبح طويلاً في فضاء من الفوضى الدولية؟ السؤال عن الاتجاهات العالمية الجديدة في السياسة الدولية هو بالتحديد سؤال عن أوضاع المنطقة التي كان لها تأثير باتجاه تغيير مسار السياسات الدولية كما أنها تأثرت بهذا التغيير. يكفي أن نذكر أن أحداث المنطقة في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية عطلت مجلس الأمن الذي أدى على مدى عقدين من الزمن دور محرك السياسات الدولية. ويكفي أن نذكر أن تغير الأوضاع في المنطقة دفع باتجاه خروج روسيا عن تحفظها أو تردّدها الاستراتيجي بين الانتماء إلى الغرب بدون شروط أو الانتماء إلى الغرب من خلال سياسات تنافسية أو البحث عن مساحة دولية وإقليمية مستقلة. ثم إن التحولات في المنطقة دفعت دولة متحفظة كالصين إلى انتهاج سياسة دولية أكثر انخراطاً وفاعلية. وعندما نسأل عن السياسات الدولية وتحوّل هذه

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

السياسات فإنما نسأل عن أوضاع المنطقة وتحوّلات المنطقة وعن أفق النظام الدولي الجديد وهل تتطور المنافسات والصراعات الراهنة إلى حرب باردة جديدة، علماً بأن ما يعيق هذه الحرب عنصر الاعتماد المتبادل كما هو الحال اقتصادياً بين الصين والولايات المتحدة الأميركية وكذلك حاجة أميركا إلى أعدائها داخل الشرق الأوسط. وهل أن ما نشهده من تحولات ينحو باتجاه تجديد القطبية الأحادية أو الثنائية أو المتعدّدة، أو أننا نتجه نحو هندسة دولية جديدة ومرنة للسلطة العالمية يلعب فيها كل الفرقاء أدواراً محددة سواء أكانت قوى كبرى أم قوى إقليمية نافذة وفاعلة أو حتى قوى غير دولية قادرة على رسم السياسات الإقليمية والدولية. مع تكرار القول بأن المعطيات المحلية وقبلها الإقليمية أصبحت قادرة على تغيير المسار ورسم السياسات العامة في هذا العالم ربما أكثر من قدرة الإرادات الدولية.

تقديم

الأستاذ وليد شرارة

على الرغم من الخلاف الكبير في تحديد الخلفيات الفعلية والأسباب العميقة لاستقطاب الساحة الدولية، وهو موضوع ندوتنا اليوم، فإن أغلب القراءات تجمع على أن العالم دخل منعطفاً جديداً منذ احتدام الأزمة الأوكرانية وتداعياتها. مؤشرات هذا الاستقطاب كانت قد تكاثرت في السنوات الماضية من المواجهة السياسية والدبلوماسية بين الغرب وحلفائه من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى حول الصراع الدائر في سوريا إلى سياسة الاستدارة نحو الشرق الموجهة ضد الصين والتي أعلنتها إدارة أوباما باعتبارها محور إستراتيجيتها الدولية الجديدة. لكن منسوب التوتر على الصعيد الدولي وصل إلى مستويات غير مسبوقة بعد استفحال الأزمة الأوكرانية وقيام روسيا الاتحادية بضم القرم مما دفع البعض للحديث عن حرب باردة جديدة سياسية واقتصادية وإعلامية وإيديولوجية بين الغرب بقيادة أميركا وبين روسيا الاتحادية التي باتت تتمتع بعلاقة خاصة مع الصين تتجاوز التقاطع الظرفي في المصالح السياسية والذي يجزم عدد من الخبراء أنه في صدد التحول إلى تحالف إستراتيجي.

السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق المستجد هو عن الدوافع التي حدت بالولايات المتحدة إلى اعتماد سياسات استفزازية وعدائية إزاء قوتين تتمتعان بنفوذ عالمي في الآن نفسه؟ فإذا اعتبرنا أن أولوية إدارة أوباما كما سبق للرئيس الأميركي أن أكد هي احتواء صعود الصين في آسيا، فلماذا تستمر هذه الإدارة وحلفاؤها الغربيون في السعي إلى توسيع حلف الناتو شرقاً وضم دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي وهو مجرد رديف للناتو برأي القيادة الروسية، وفي اعتماد سياسة التبشير بالديمقراطية عبر تمويل عشرات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المعادية للحكومة الروسية. وحول هذه النقطة الأخيرة أقرت مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأوروبية والأوراسية في كانون الأول ٢٠١٣ بأن الولايات المتحدة خصصت أكثر من خمسة مليارات دولار منذ عام ١٩٩١ لتؤمن لأوكرانيا المستقبل الذي تستحق حسب تعبيرها. وقامت إحدى أدوات هذه المؤسسة الأميركية بتمويل حوالي ٦٠ مشروعاً لتمكين المجتمع المدني في هذا البلد، وهي عملية هندسة اجتماعية معادية للنفوذ الروسي بنظر موسكو ومرشحة للانتقال إلى داخل روسيا نفسها. وقد أكد هذا الأمر مدير الوقفية الأميركية[1]* في مقال نشره في صحيفة «واشنطن بوست» في أيلول ٢٠١٣ عندما جزم

---

١ * الوقفية الأميركية: مؤسسة أُنشئت لتمويل الأنشطة المؤيدة للديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني، وتتولى تمويلها الإدارة الأميركية مباشرة.

بأن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي سيسرع في هزيمة ما أسماه إيديولوجية الإمبريالية الروسية التي يمثلها بوتين وفي انتقال عدوى الديمقراطية إلى روسيا. لماذا تتعمد واشنطن استعداء روسيا والصين؟ هل نحن أمام إستراتيجية كبرى جديدة للولايات المتحدة أم أننا أمام غياب للرؤية الواضحة وخيارات متناقضة داخل دوائر صنع القرار ينجم عنها تخبط في السياسة الخارجية في سياق دولي إحدى سماته البارزة استمرار التراجع في النفوذ الأميركي؟ وكيف يمكن توصيف الوضع الحالي الدولي؟

هل نحن أمام مرحلة انتقالية بين الأحادية القطبية ونظام متعدد الأقطاب؟ أم نتجه نحو نظام لا قطبي أو نحو فوضى عالمية عارمة؟ هل دفعت سياسات واشنطن العدائية الصين وروسيا إلى الانتقال من التعاون إلى التحالف الاستراتيجي كما يظن بعض المحللين الذين يؤكّدون أننا نشهد تسارعاً في عملية بناء فضاء أوراسي اقتصادي وسياسي؟ ما هي تداعيات هذا الاستقطاب الدولي على الأوضاع في المنطقة وعلى دور القوى الإقليمية؟ للإجابة عن هذه الأسئلة وعن أخرى متفرعة عنها معنا اليوم السيد ليونيل فيرون الخبير في الشؤون الإستراتيجية والمتخصص في الشؤون الصينية والذي عمل لأكثر من ١٧ عاماً في السلك الدبلوماسي الفرنسي وانضم بعدها إلى هيئة الشؤون الإستراتيجية وهي مركز دراسات وزارة الدفاع الفرنسية، وكان أستاذاً محاضراً في الكلية الحربية الفرنسية وفي المعهد العالي لدراسات الدفاع وفي عام ٢٠٠٨ استقال من منصبه وأنشأ

شركة استشارية متخصّصة في الشؤون الإستراتيجية. وهو محاضر في عدد من المعاهد السياسية في الصين ومنها مدرسة الحزب الشيوعي ومعهد التنمية العالمية والأكاديمية الصينية للنخب في شنغهاي. له عدّة مؤلّفات آخرها كتابه الصادر في الولايات المتحدة بعنوان «تهديد صيني» وعشرات المقالات في دوريات متخصّصة غربية وصينية.

"القوى العالمية في بيئة متحوّلة: نحو استقطاب دولي جديد؟

ليونيل فيرون*

ترجمة: صالح الأشمر

* كاتب فرنسي خبير في الشؤون الصينية، محاضر في أكاديمية القيادة التنفيذية بودينغ (الصين)، وفي معهد الدراسات العليا للدفاع الفرنسي (فرنسا)، من مؤلّفاته: ردّ التهديد الصيني؟ التحدّيات والخرافات والحقائق في صعود الصين.

تحوّلات النظام نفسه أم تشكّل نظام عالمي جديد؟

يمضي النظام العالمي الوستفالي[1] بخطى حثيثة نحو الإضمحلال مقارناً ببروز فاعلين غير دَوْليّين متغايري الأشكال لكنهم يمارسون جميعاً ضغطاً متصاعداً على النظام: القوى المالية المتعددة الجنسية، وقوة الشركات التي يتجاوز رأسمال بعضها إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول الغربية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات السياسية والدينية النافذة سواء أكانت متزنة نسبياً وغير عنيفة أم تمارس عنفاً استئصالياً وعابراً للحدود.

في حين تستحوذ فكرة الاستقطاب الدولي على المحلِّلين يبدو في الواقع أن ثمة نظاماً غير قُطبي آخذ في التشكّل في القرن الواحد والعشرين، تحت التأثير المزدوج لأزمة القوى العالمية من جهة واستعداد الدول الأصغر لخلق دبلوماسية اعتراضية تحدّد مفاعيلها ملامح النظام، لكن من غير المستبعد أن تؤدي الضغوط التي يمارسها الغرب على بعض الفاعلين الأساسيين في المجتمع الدولي، مثل

١- هو النظام المعمول به عالمياً منذ ثلاثة قرون، وهو المنبثق من معاهدات وستفاليا التي أعقبت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا (١٦١٨-١٦٤٨). يقوم على مبدأ توازن القوى وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحفاظ على السيادة الوطنية. والدول الكبرى هي أكبر المستفيدين من هذا النظام (المترجم).

روسيا، إلى أن تعاود إنتاج كتلتين جديدتين تواجه إحداهما الأخرى لكن من خلال مفهومين متعارضين للرأسمالية: رأسمالية ليبرالية في الغرب ورأسمالية دولة في قسم آخر من آسيا والعالم السائر على طريق النمو.

وما نشهده في الواقع هو أزمة مشروعية النموذج الاقتصادي والسياسي الغربي، هذا النموذج القائم على نظام اقتصادي ومالي مفرط في ليبراليته وقد بلغ أقصى مداه في عام ٢٠٠٨، غير أن فترة احتضاره لم تنته بعد، وعلى نظام سياسي ديمقراطي ربما بلغ أشُدَّه وما عاد كثير من المواطنين يجدون أنفسهم فيه. ولعل إعلان ونستون تشرشل الشهير الذي غالباً ما يُجتزأ "إن الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، ما عدا الأشكال الأخرى التي كانت تُجرَّب من وقت إلى آخر" يحاكي واقع الحال.

لا ريب في أننا نشهد، بعد خمسة قرون من الحداثة الموصوفة بالغربية، ما يُسميه بعضهم حداثة هجينة. وفي مقابل إضعاف الدول القومية، التي أنتجت ظواهر الانكفاء على الهوية القومية وعلى الدين إنكفاءً أعمق فأعمق، إنما تكمن الصعوبة في هذه المرحلة الانتقالية التي يدعو فيها الغرب الآخرين إلى إتباعه غير أنه يتخوف من أن يتبعوه عن كثب في ميدان القوة العسكرية والصناعية والتجارية.

إن الظاهرة التي نشهدها اليوم في الصين مثلاً، منذ تسلم الرئيس شي جين بينغ، السلطة في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مثيرة للاهتمام لأنها سوف تتحكم في الواقع بقسم كبير من هذا النظام العالمي الجديد الأخذ في التشكل.

إن الإمساك بزمام السلطة السياسية في البلاد يفسح في المجال أمام احتمالين:

– الاحتمال الأول هو أن شي جين بينغ الذي تسلَّم السلطة ضد المحافظين الأكثر تشدّداً لن يسعى إلا إلى توطيد سلطته في مرحلة أولى وأن يقدم للمحافظين الضمانات الكافية للحصول على تفويض شبه مطلق يسمح له بإعادة فرض النظام والانتظام في الحزب الذي يتهدده الفساد وعدم رضى الرأي العام. وإدراكاً من الرئيس لضرورة القيام بإصلاح سياسي يمكنه عندئذ المباشرة في عملية الإصلاح بهدوء وتأنّ متجهاً على سبيل المثال نحو نظام الحزبين– مع الحزب الوطني الصيني KMT– وليس نظام التعددية الحزبية.

– الاحتمال الثاني هو أن الرئيس شي جين بينغ قد يختار، باسم الصين، نظاماً سياسياً يقوم على رأسمالية الدولة ويعتمد سير العمل فيه على نزاهة كوادر الحزب وخصوصاً في مؤسسات الدولة ومشروعاتها الصناعية والتجارية، أما على صعيد الحريات المدنية فيسعى إلى إحكام السيطرة على الانحرافات ذات الميول الليبرالية، وإغراء الديمقراطية على الطريقة الغربية التي قد تؤدي إلى فوضى داخلية مع بروز الأحزاب السياسية المتنافسة.

في اعتقادي أن الفرضية الأولى هي الصحيحة لأن الرأي العام الصيني لا يطالب بديمقراطية على الطريقة الغربية وإنما يطلب مساحة من الحرية السياسية الموسَّعة. في الحالة الأولى من شأن النتائج التي توصلت إليها الصين على المستوى الاقتصادي وعلى صعيد

الاستقرار السياسي أن تشجع مزيداً من الحكام في البلدان النامية على اتباع هذا النهج التقدمي، وفي الحالة الثانية يُخشى على بعض البلدان النامية التي ليس لها تاريخ الصين ولا بنيتها السياسية أن تنتهي إلى السقوط تحت نير أنظمة ديكتاتورية عادية. وكما يردد المسؤولون الصينيون غالباً على مسامع محادثيهم الأجانب فإن أي نظام سياسي، أو اقتصادي واجتماعي، هو ثمرة تطور تاريخي، وسياق موسوم بكثير من الثوابت التي غالباً ما تكون مختلفة من بلد إلى آخر، فعلى كل شعب إذاً أن يقيم النظام الذي يناسبه، مستلهماً بالتأكيد التجارب الإيجابية والسلبية للشعوب الأخرى، لكن من دون أن تغيب عن نظره بيئته الخاصة.

عجز القوّة

في الواقع يوجد اليوم ما يمكن تسميته مرض النظام العالمي: أزمة الاقتصاد الغربي؛ وأزمة الزعامة الاقتصادية للولايات المتحدة داخل معسكرها الخاص؛ وأزمة المؤسسات المتعددة الأطراف التي ليس لطرق التنظيم التي تعتمدها، حتى وإن كانت غير رسمية ومحدودة العدد، قدرة على التعامل مع وقائع خطيرة؛ وأزمة المجتمعات التي لم تعد لديها مرجعيات سياسية ذات صدقية ومشروعية (الأنظمة العربية لم تنجح قط في اكتساب شرعية شعبية حقيقية، والأنظمة السياسية الأوروبية في حالة تفسخ كامل وتفقد تدريجياً ثقة الشعوب وذلك في مسار بطيء بالتأكيد لكنه مستمر). ومن شأن التكاثر المتسارع لأوجه العجز هذه في النظام العالمي، أن يؤدي إلى إضعاف مطرّد للقوة المهيمنة، أي القوة الأميركية المفرطة، والى بروز قوى إقليمية

في حين أن مفكراً سياسياً أميركياً توقع في عام ١٩٩٢ نهاية التاريخ من خلال الانتصار النهائي للنموذج الليبرالي والديمقراطي الغربي.

على الصعيد الدولي تتجسد هذه الظاهرة المرضية في ما سماه بـ. بادي B.Badie عجز القوة. فعلى المستوى الشمولي ما عاد بإمكان أي فاعل أن يدّعي من الآن فصاعداً انه يمثل القوة: كل الحروب التي شنَّها الغربيون منذ عام ٢٠٠١ ارتدت عليهم: أفغانستان، العراق، ليبيا، وسوريا من الباب الخلفي بدور الوسيط... وقد آلت هذه الحروب إما إلى مجيء خصومهم إلى السلطة، وإما مُنيت بإخفاق عسكري ذريع، وإما أسهمت في خلق وحوش معادين للغربيين.

في هذا العالم الآخذ في التحول يبقى العنف الدولي قائماً بالتأكيد، غير أن هذا العنف السياسي ما عاد هو الخطر الداهم. ويأخذ العنف الاجتماعي مظهراً أكثر مدعاة للقلق عندما يجتاح المسرح الدولي. وهو عنف متعدد العناصر، غير منظم، متنوع، مجزّأ، لا يستجيب لآي آلية سيطرة وضبط من قبل الدول أو المؤسسات الدولية، عنف يُفسِد ويشوش الحروب التقليدية لأنه يُقحمها في أعمال عنف خارجة عن السيطرة.

هذا العنف الاجتماعي يعبّر عن عجز الحكومات عن السيطرة فيه ويتغذى من ضعف اندماج الأفراد (في بيئاتهم). وهكذا يسجل اقتحام المجتمعات ميدان التنازع الدولي، وعلى نحو يهدد مشروعية الفاعلين الدوليين، وكلما أصبح هذا العنف عادياً ومبتذلاً اختلطت الحدود بين العنف المشروع والعنف غير المشروع.

إن السِّمة المميزة لهذا التحول على صعيد النظام الدولي هي ظهور فاعلين جدد في مضمار القوة، فيما ينتاب الضعف فاعلين آخرين، ولا سيما مَن تولى زمام القيادة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، هذا من دون أن تمتلك أي من الدول البارزة قدراً من القوة يسمح لها بأن تفرض نفسها فعلاً. كانت بريطانيا العظمى وفرنسا قد فرضتا نفسيهما على وجه السرعة عن طريق القوة (دبلوماسية المدفع) والتفوق التكنولوجي في المرحلة الاستعمارية، وأعقبتهما الولايات المتحدة التي فرضت نفسها بالقوة بعد خروجها منتصرة من حربين عالميتين. لا الصين، ولا روسيا، ولا الهند بإمكانها اليوم أن تفرض نفسها بمثل هذه السرعة لأن قوة كل منها جزئية (اقتصادية وإقليمية للصين، عسكرية لروسيا، اقتصادية وتكنولوجية للهند).

حالة الانتقال أو التحول، التقدمي، أو المتدرج، للقوة هذه لا تلائم كل الملاءمة حتى اليوم الصين التي تنبذ الانقطاعات (الطفرات) وتفضل الانتقال المتدرج. وعلى هذا المفهوم، المعزز بالمرحلة الماوية، تقوم كل الفلسفة السياسية والعسكرية الصينية. وتُؤثر الصين ما يسميه بعضهم المحافظة المنهجية على ما أسميه المغامرة المفرطة.

"الشعب الصيني ليس في تراجع مطلقاً، لأن تعداده يزيد بدل أن ينقص، ومقدرته على العمل لم تضعف يوماً، ولأن فضوله للتعلم يتزايد دوماً، ولأن نشاطه الرائع لا يعتريه الكلل. علينا إذاً أن لا نتأثر بالفوضى الراهنة التي تتخبط فيها الأمة الصينية منذ مدة طويلة: خمس عشرة أو ثلاثين مرة، في غضون أربعين أو خمسين

قرناً، شهدت الصين أفظع القلاقل وأسوأ الاضطرابات. لن تتفكك الصين عن قريب (...) هناك مخزون من القوى لا يوجد مثله في أي مكان آخر. ما الذي قد يحدث إذاً لأمة قوية إلى هذا الحد، ومجتهدة، وعنيدة، ومستبسلة في كل المهمات، أمة يتجلى لديها النشاط السياسي في عدد هائل من الجمعيات السرية، أمة حيَّة، لا تكف أبداً عن الغليان؟ يمكن أن يحدث كل شيء! وأنا أتوقع من الصين أعظم الأشياء وأعجبها. في زمننا هذا حيث نكثر، كما في أميركا، بصبيانية من الثرثرات والمؤتمرات في أوروبا وحيث نذَّكي منافساتنا الداخلية، وندفع غطرستنا إلى حد التنازع على المحيطات، الهادئ، والأطلسي وغيرهما، ليس بالأمر المستحيل ترقُّب اليوم الذي نرى فيه أمة أكثر منّا عدداً، وأنشط عملاً، وأكثر حكمة، على الرغم من المظاهر الخدّاعة في الواقع إذا كان مجيء تلك الأمة من أجل أن تفرض على العالم سلاماً أشمل، قائماً على العمل الإجباري وعلى العدالة المنصفة، فلن أكون آسفاً، من جهتي، إذا كانت هذه الأمة تدعى الصين". (كلود فرّير" الشرق الأقصى، ١٩٢٤).

ومن إذاً يظن أن شعبه ميت؟ الصينيون ينتظرون. هم في استراحة، وليسوا مستعجلين أبداً. وذات يوم تولد أفروديت مجدداً من وحل الأنهار الصفراء. الحق أقول لكم".

أحدث الهجوم الغربي الأخير على روسيا انقلاباً عنيفاً ودائماً في النظام والتوازنات الجيوسياسية. وفي اعتقادي أننا نشهد انقلاباً استراتيجياً سوف يُسفر عن شكل جديد للقوة. في الحادي والثلاثين

من كانون الأول نشرت وكالة كسينهوا خبراً عنوانه "الغرب مسؤول عن الفوضى في الشرق الأوسط"، وخلصت إلى القول: "لقد آن للمجتمع الدولي أن يقول "لا" للتدخلات العسكرية التي يقوم بها الغرب" ويضيف الخبر "وعلى البلدان المتدخلة أن تتخذ إجراءات واضحة ومفهومة وفعالة للمساعدة على مكافحة هذه الفوضى التي تقع مسؤوليتها على عاتق تلك البلدان، وأن تعمل على إنهاء معاناة الشعوب الناجمة عن تدخلها".

غير أن عملية التحول في النظام الدولي سوف تستغرق وقتاً طويلاً ويكتنفها الغموض، ذلك أن القوة الغربية لن تختفي بضربة من عصا سحرية، فضلاً عن أن هذا ليس بالأمر المرجو.

مجتمع دولي متناغم

ما يبدو مرجواً هو على الأرجح إعادة التوازن إلى القوة، والأفضل من استخدام القوة هو التقدم نحو ما يسميه الصينيون "مجتمع دولي متناغم"، طوباوي طبعاً.

وهذا يفترض قبل كل شيء آخر إعادة نظر جذرية في القيم السائدة المعتبرة قيماً شاملة بما فيها تلك المفترض أنها تنظم العلاقات الدولية.

وكمثال يبدو لي مثيراً للاهتمام أذكر دراسة أجراها جامعي أميركي مختص بكوريا تشدد على حقيقة مفادها أن اجتياح الجيوش اليابانية بقيادة الجنرال هيديوشي لكوريا عام ١٥٩٢ كان النزاع الوحيد الذي نشب في غضون ثلاثة قرون بين الصين واليابان وكوريا،

القوى الآسيوية الرئيسية آنذاك، والتي تعايشت بسلام خلال كل تلك الحقبة مع أنها تمتلك القدرات العسكرية والتكنولوجية لشن الحروب على نطاق واسع. وإذا وسّعنا الإطار ليشمل إمبراطورية فيتنام نجد أن العمل العسكري الوحيد الذي يضاف إلى ما سبق هو الغزو الصيني لفيتنام عام ١٤٠٧، أي أن ثمة حربين فقط على مدى أربعة قرون. وعلى ذلك فالسؤال هو: لماذا كان الاستقرار هو القاعدة التي بنيت عليها العلاقات الدولية في آسيا الشرقية؟ لكن منذ غزو القوى الغربية للشرق الأقصى، مع استعمار الهند، ومن خلال حرب الأفيون عام ١٨٣٩ بوجه خاص، لم تتوقف الحروب في المنطقة حتى الآن. وكان السبب الأهم لذلك التوازن السلمي الذي كان قائماً من قبل هو مفهوم الجزية، ذلك أن الاعتراف بتفاوت مستويات القوة بين الدول يتيح للطرف الأضعف الاعتراف بتفوق الطرف الأقوى ويحصل في المقابل على حمايته ويحظى حتى بمزايا اقتصادية وسياسية. غير أن فقدان هذه التوازنات على يد الغربيين، الذين بدأوا على وجه الدقة بإضعاف إحدى الإمبراطوريات التي تمتلك تلك القوة القائمة على الجزية، ومن ثم تأليب الدول بعضها على بعض، أدى إلى نشوب نزاعات مستمرة. وقد تفاقمت هذه الحالة بشهية القوى الاستعمارية، بما فيها الولايات المتحدة التي أثبت كتاب لفيليب غوليب– موثق توثيقاً ممتازاً– أنها لم تشهد فترة سلام منذ القرن التاسع عشر، وأن سياستها الداخلية والخارجية تميزت بعنف متواصل ورغبة في السيطرة لا حد لها، ومن الغرابة أن يبقى من المحرمات في عالمنا، إلا إذا واجهنا سخرية الجامعيين والمحللين

التقليديين، التذكير بأن الولايات المتحدة قامت على مجزرة هي إبادة الهنود الأميركيين (سكان البلاد الأصليين) ثم على استعباد الأفارقة، وأن الثقافة الأميركية كانت، ولا تزال، ثقافة المستعمرين الأوائل، المغترّين بربّهم وبقوتهم.

طوال القرن التاسع عشر قامت الولايات المتحدة بعمليات عسكرية في أراضيها وفي أنحاء العالم: خمس عمليات تأديبية أو استعراضاً للقوة في الصين بين عامي ١٨٤٦ و ١٨٦٦، وأربع في اليابان بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٦٨، وخمس في جزر فيجي، وساموبا، وهاواي بين عامي ١٨٤٠ و١٨٧٠. وفي نصف الكرة الأرضية الغربي قامت بخمس عشرة عملية بين عامي ١٨٤٨ و١٨٦٨، ما عدا عمليات متقطعة في تركيا وفي أفريقيا، ودبلوماسية قمعية ضد روسيا لضم آلاسكا في عام ١٨٦٧. ولن أذكّر بعمليات التدخل في الفيليبين وفي المكسيك أو غيرهما. وإذا ما أضفنا الحروب والعمليات العسكرية في القرن العشرين نجد أن من الصعب التأكيد، من دون إثارة الضحك، أن الولايات المتحدة قوة خيرة ومولعة بالسلام... من جهة ثانية، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، كانت "الحضارة الغربية"، مندفعة بطموحاتها، عاجزة عن أن تضع لنفسها حدوداً تقف عندها، فأضرّت بالطبيعة، ومزّقت العلاقات الاجتماعية، وسعت بقوة وراء الربح بتفضيلها المنافسة الوحشية والاستغلال المفرط للعمال، وفي هذا الصدد كان بوسع كونفوشيوس تقويم مثل هذه الانحرافات (ليانغ شومينغ).

على سبيل الإثارة أو التحريض، يمكن التساؤل أيكون من الممكن لانسحاب القوة الأميركية في آسيا أن لا يُفضي إلى عودة أعمال العنف بين الدول بل العودة إلى توازن قوى واقعي يحمل الدول على عدم إرساء سياستها الخارجية على الدعم المفترض أو المثبت للقوة الأميركية بل على واقع موازين القوى؟

العلاقات الروسية- الصينية الجديدة

في عام ١٩٧٢ قرر الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر أن يلعبا ورقة الصين، وإن كانت ماوِيّة، ضد الاتحاد السوفياتي، واليوم جاء دور موسكو للعب الورقة الصينية ضد واشنطن.

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية دفعت الصين بيادقها إلى الأمام على المستوى الاستراتيجي للاستفادة من الأزمة بين موسكو والقوى الغربية:

• توقيع عقد مع موسكو بخصوص التزود بالغاز الروسي لمدة ثلاثين سنة، بواقع ٣٨ مليار متر مكعّب في السنة، وبقيمة (٤٠٠) مليار دولار.

• توقيع مذكرة تفاهم ثانية في تشرين الثاني ٢٠١٤ تلحظ توريد ٣٠ مليار متر مكعب إضافية من الغاز سنوياً خلال ٣٠ عاماً، وتنقل بواسطة أنبوب غاز يمتد من غرب سيبيريا نحو شمال غرب الصين، وهي طريق كانت الصين تعترض عليها منذ عشر سنوات لأنها تدخل

الصين من مكان بعيد عن المستهلكين وفي نفس الاتجاه الذي تأتي منه التموينات القادمة من آسيا الوسطى.

بهذين الاتفاقين تكون الصين أول مستورد للغاز الروسي ويمكن لوارداتها منه أن تبلغ (١٦٠) مليار متر مكعب، مقابل استهلاك كلي في عام ٢٠١٣ بلغ (١٧٠) مليار متر مكعب، علماً بأن حصة أوروبا من صادرات الغاز الروسي تبلغ (٨٠) في المئة من مجموع الصادرات.

• أعلنت بكين عن رغبتها في تقديم دعم مالي لروسيا التي تمر بضائقة، وذلك عن طريق القروض بوجه خاص، ولا سيما قروض المؤسسات النفطية مثل شركة روسنفت Rosneft (شركة حكومية روسية متخصصة في تصدير وتحول وتوزيع النفط) وهو ما قامت به الصين مرات عدة منذ عام ٢٠٠٥.

• اتجهت شركة الغاز الروسية (غاز بروم Gaz Prom)، وهي عميل رئيسي للبنوك الغربية، نحو الصين وخصوصاً نحو بنك الصين الصناعي والتجاري ICBC للحصول على قروض قوبلت بالرفض في أوروبا وفي الولايات المتحدة... وإذا كانت معدلات الفوائد الصينية (٦٪ في المتوسط) أقل جاذبية من مثيلاتها الأوروبية فالأمر يتعلق مع ذلك بمصدر للرساميل أقل تقلباً.

– غير أن الهند لم تدع الفرصة تفوتها هي أيضاً، ففي تشرين الثاني زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نيودلهي حيث وقع أول عقد تزويد بالنفط الروسي بواقع (٢٠٠) ألف برميل يومياً. وتفاوض

إيران على اعتماد متبادل Swap في مجال النفط مقابل تسهيلات من قبل موسكو.

– الكلفة التي يتحملها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا: هل الجميع قادر على تحمّل أعبائها؟

• انخفاض الصادرات الزراعية الأوروبية والأميركية (تقدر خسارة المزارعين الأميركيين بـ (٩٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٣).

• احتمال تغيير وجهة الصادرات الغازية والنفطية الروسية نحو الشرق.

• تحويل كثيف للرساميل والاستثمارات المودعة في البنوك والشركات المالية الأوروبية نحو المراكز المالية في كل من دُبي وسنغافورة وهونغ كونغ (مثال من ماغافون Magafon، تحويل ٤٠٪ من احتياط النقد إلى HKS. وهذا خطر قد تتعرض له المصارف اللبنانية أو الخليجية إذا ما خضعت للضغوط.

• تحويل عدد متزايد من العمليات المالية إلى العملة الصينية يوان (RMB) التي يثير تدويلها القلق علماً بأن هذه العملية ستكون قابلة للتحويل (أو الصرف) من الآن إلى بضع سنوات.

• أسعار النفط الحالية قد لا تستمر لأنها تهدد اقتصادات دول الخليج، فضلاً عن الاقتصاد الروسي، وتمثل تهديداً لاستقرار أنظمة الخليج الملكية. وإذا كانت روسيا قادرة على استيعاب الصدمة

بفضل دعم الشعب فستكون بمنأى عن الانهيار الاقتصادي الذي يتمناه لها الأميركيون والأوروبيون. ثم إن روسيا أدركت ضرورة تنويع اقتصادها (٣٣٪ من عائدات التصدير مصدرها النفط و٢١٪ منتجات نفطية) لتطوير قطاع صناعي تنافسي، وتنمية القطاع الزراعي، وقطاع العلوم والتكنولوجيا، وتسريع إعادة توجهها نحو الشرق. ولعلنا نشهد انعطافة جيوسياسية كبرى لمصلحة آسيا مصدرها عمى البصيرة الغربي الذي أدى خدمة كبرى للصين (ولا سيما في مجال الطاقة).

– موقع منظمة شنغهاي للتعاون في الجهاز الاستراتيجي الآسيوي.

– ينبغي مع ذلك، إذا ما تطرقنا إلى الوضع الإقليمي الذي يعنينا، إبداء الكثير من الحذر في ما يتعلق بالأثر الذي تتركه هذه الجغرافيا السياسية الجديدة على مشاركة الصين. في هذا الإطار لا نزال نشهد فصولاً من الفلسفة الصينية بخصوص الحذر، والتقدمية، وعدم المواجهة المباشرة، وحرب الاستنزاف... فالصين لم تصبح بعد قوة كبرى كلية، وما هي إلا قوة كبرى اقتصادية وقوة عسكرية إقليمية، وإذا ما كانت ترفض الخضوع للضغوط الغربية الرامية إلى إجبارها على تبني عقوبات أو انخراط أقوى في التدخلات الدولية (ليبيا، العراق الخ..) فإنها تسعى في جميع الحالات للإفادة من عدم الانسجام الغربي تدعيماً لنموها الاقتصادي ومصالحها الإستراتيجية. وهي المستفيد الأول من حربي العراق وأفغانستان، وإمداداتها من

النفط الليبي سرعان ما بلغت المستوى الذي كانت عليه قبل سقوط نظام القذافي، وهي تعمل على تحرير العلاقات المالية مع إيران، وتدعم على نحو متصاعد المؤسسات الصينية العاملة في ذلك البلد، وستكون حتماً المستفيد الأول من الأزمة الروسية الخ... وسيصف بعضهم هذه المقاربة بأنها انتهازية، لكنها في الواقع مقاربة براغماتية (أو عملية نفعية) خالصة تنطلق من إدراك واقعي لموازين القوى.

أحد أكبر العوائق أمام الحضور الصيني في المنطقة هو بالطبع الفتور العربي حياله، وعدم القدرة على تشكيل جماعات ضغط منظمة وفعالة في اتجاه الصين تسمح لها بأن تدرك على نحو أفضل الرهانات ومواقف الفاعلين في المنطقة ولا سيما تحقيق إرادة حقيقية في التقارب معها. إن "إسرائيل" هي الوحيدة في المنطقة التي تنتهج سياسة تكوين ورعاية جماعات ضغط مصممة وفعالة أعطت حتى الآن ثمارها.

خلاصة وفرضيات

– على سبيل الخلاصة، اقترح الفرضيات الآتية:

• تستطيع روسيا مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مرحلة انتقالية قد تمتد عدة سنوات إذا ما حافظت على الدعم الاقتصادي الذي يأتيها من الصين، ويمكنها أن تخرج من هذه المواجهة أكثر قوة إذا ما قامت بإصلاحات اقتصادية لا بد منها لتقليص تبعيتها للنفط والغاز ومشتقاتهما والاتجاه نحو اقتصاد التكنولوجيا الرفيعة.

• لا تحظى روسيا حتى الآن إلا بقليل من الدعم الصريح (عشر دول فقط أيدت روسيا بصراحة أثناء التصويت في الأمم المتحدة بخصوص شبه جزيرة القرم، فيما أيدت الولايات المتحدة ٩٩ دولة، ووقفت ٨٨ دولة على الحياد)، حتى في محيطها المباشر تثير روسيا القلق. وفي الوقت الحاضر تبقى الولايات المتحدة القوة الكلية الوحيدة، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، و لم يحن الوقت بعد لظهور أكثرية دولية تقف ضدها في ملفات مهمة.

• لن تضحي الصين بمصالحها الوطنية لصالح علاقتها المميزة بروسيا، وسوف تجني الحد الأقصى من المكاسب جراء الأزمة على صعيد الطاقة، منتهزة الفرصة للإمعان في إضعاف واشنطن على الصعيد الدولي، لكنها ستعارض كان ما يهدد بتردي الوضع مما يؤدي إلى نشوب حرب مسلحة في المنطقة الحاجزة بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

• ينبغي على الولايات المتحدة أن تجد أرضية تفاوض مع موسكو تسمح لأوكرانيا باستعادة سيادتها ولكن مع بقائها دولة حاجزة Buffer State. ومن شأن كل تدهور للوضع ميدانياً أن يُفضي إلى تدخل روسي مباشر لا أحد يتمناه. ثم إن سياسة العقوبات لم تفلح يوماً، كما يدل على ذلك المثالان الكوري والإيراني. ويتعين على الإدارة الأميركية أن تتراجع في أسرع وقت عن إستراتيجية رفض التفاوض على كثير من الملفات الدولية، تحت طائلة أن تجد نفسها في عزلة متصاعدة متناسبة مع صعود الصين بقوة.

• الاتحاد الأوروبي في حالة ضعف. بإمكانه أن يستَّن قوانين على المستوى الدولي، لكنه لا يمتلك أي قوة، ولا حتى قوة اقتصادية حقيقية. وهو الفاعل الأضعف في هذه الأزمة من دون أن يعي ذلك، وقد يدفع ثمناً باهظاً جراء انحيازه إلى واشنطن وتعلقه بقضايا ديمقراطية غامضة.

• الوقت يعمل لصالح الصين، وقادتها يدركون ذلك. لا شك في أن نظام الحزب الواحد يشكل عقبة أمام امتلاك الصين قدراً كافياً من الفصل بين السلطات، لكنه يسمح أيضاً بقابلية كبيرة لرد الفعل عندما يكون ذلك ضرورياً، كما حدث في عام ٢٠٠٨. ولا ريب في أن الصين لا تطمح اليوم إلى السيطرة على الكرة الأرضية وإنما تسعى لخلق ظروف على المستوى الكلي تسمح لها بأن تكون محترمة في محيطها المباشر ولدى محادثيها، وبأن تقود سكانها من الآن حتى نهاية القرن إلى مستوى من التنمية معادل لنظيره في أوروبا حالياً، وهي تبذل قُصارى جهدها لتجنب الانحرافات الملازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعاني منها أوروبا، لكن نجاحها في هذه المسألة ليس مؤكّداً.

المداخلات

بعد انتهاء الباحث ليونيل فيرون من إلقاء محاضرته كانت لبعض المشاركين في الندوة مداخلات تركزت على النقاط الآتية:

ربَط المحاضر بشكل جيد بين مصالح الدول الكبرى وبين الثقافة والسياسة والسؤال الأهم الآن هو: كيف سيدير الغرب وأميركا التراجع النسبي والبطيء في موازين القوى. وهو إما أن يقبل التكيف التدريجي مع القوى الصاعدة أو أن يرفض القبول بهذه التغيرات ويعني ذلك أن العالم سيشهد في مناطق كثيرة بما فيها الشرق الأوسط احتدامات عديدة.

إن نماذج جورجيا أو أوكرانيا أو غيرهما قابلة للاتساع وبحدة سواء قلنا إن العالم يتجه نحو قطبية متعددة أو صعود أقطاب إقليميين.

وفي هذا السياق يبدو أن القوى الكبرى ذاهبة تدريجياً نحو الانتقال إلى قوى إقليمية ستتراجع تأثيراتها إلى مجالها الحيوي المباشر.

منطقة الشرق الأوسط تفتقد إلى وجود قوة عظمى أحادية الهيمنة في المرحلة الحالية والقادمة، لذلك من المتوقع أن تشهد صراعات حادة وعنيفة نتيجة تراجع القوى الغربية وصعود القوى الآسيوية، والأهم نتيجة محاولة القوى الإقليمية ملء الفراغ النسبي الذي يتركه الغرب من ناحية وتأخر الروس والصينيين في مقابله.

الثقافة الصينية لم تعد ثقافة تقليدية والمتغيرات داخل المجتمع الصيني تتجه نحو نمط الاستهلاك والتأثر بالثقافة الغربية. والدور

الذي تلعبه الصين على الصعيد الدولي لا يتناسب مع قوتها الاقتصادية ويكاد يقتصر على استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي.

ثمة دراسة نُشرت في مجلة "فورين افرز" تفيد أن لا خيار أمام الصين التي ستصبح القوة الإنتاجية الأولى في العالم إلا أن تصبح قوة دولية لمواجهة الغرب. لكن النظام المالي العالمي ما زال مرتبطاً بالدولار ارتباطاً جذرياً وبإمكان الولايات المتحدة استعماله كسلاح استراتيجي. والسؤال هو لماذا لم يتم إطلاق العملة الدولية البديلة وصندوق النقد البديل؟

الثقافة الصينية تعطي الانطباع بأن الشعب الصيني لا طموح لديه لقيادة العالم. وما يريده الصينيون هو الشراكة الاقتصادية مع العالم. والسؤال هو: هل يريد الصينيون أن يكونوا شركاء في نظام متعدد القطبية، أو نظام مشاركة يتوزع على مناطق في العالم يكون للصين فيها مصالح كثيرة؟

ليونيل فيرون

سأجيب بشكل مختصر على مختلف الأسئلة وسأبدأ بالسؤال: ماذا تستطيع الصين أن تعطي كإضافة. ما يزعج في هذا السؤال أنه يتناقض مع ما تريد أن تفعله الصين ومع أسس تفكيرها الاستراتيجي على المستوى الاستراتيجي وعلى مستوى العلاقات الدولية. تعتقد الصين أنها تستطيع أن تضيف شيئاً فقط من خلال الحد من عدوانية الولايات المتحدة وحلفائها للوصول إلى قدر أكبر من الاستقرار لأن

الاستقرار يؤمن شروط التنمية الاقتصادية وعندما يكون عندنا مليار وثلاثمئة وسبعون مليون مواطن فالأولوية هي للتنمية الاقتصادية. يعتقد البعض أن هناك اتجاهاً لنوع من المنهجية المحافظة لدى الصينيين التي تتناقض مع النزوع المغامر لدى الأميركيين، والصين هي قوة استاتيكو وليست قوة استقرار بمعنى من المعاني وليست قوة ثورية (بين هلالين) في النظام الدولي. طبعاً نحن نتحدث هنا عن الإستراتيجية والنظام الدولي والعلاقات الدولية وإذا نزلنا أكثر إلى الميدان وأرض الواقع. نجد أن الصينيين يقولون باستمرار وأنا اعتقد أنهم صادقون بذلك، أن ليس لديهم نموذج يقترحونه للآخرين.

ما هو النموذج الصيني؟ منذ خمسة قرون صدّر الغرب نماذج واستمر بهندسة السياسات الاجتماعية والسياسية في بقية مناطق العالم وحاول فرض نماذج لا تتلاءم مع ظروف وسياقات باقي الشعوب في مناطق أخرى من العالم. أعتقد أن من المهم أن يكون لدينا انفتاح فكري ونرى خارج الغرب عند الآخرين ما هي النماذج الموجودة وبعد ذلك يمكن القيام بعلميات اختيار وانتقاء. ثمة نقطة أخرى تتعلق بالسؤال هل العالم العربي يحتاج اليوم أن يُصدّر له نموذج مجتمعي جديد، نموذج سياسي جديد؟ هل هو يحتاج إلى ذلك فعلاً من خارج المنطقة؟ هل هذه هي الحاجة الرئيسية للعالم العربي اليوم؟ هذا ما حاول الغرب القيام به خلال خمسة قرون. أنا لا أقول إن النموذج الغربي المسيحي لم يعط أي فوائد للإنسانية لكن أعطى فوائد أولاً للغربيين.

هل المطلوب البحث عن نماذج مجتمعية وسياسية عند الصينيين؟ لا أظن ذلك. برأيي يمكن أن نستلهم مبادئ كونفوشيوس على المستوى الدولي، والتراتبية فيما يتعلق بالنظام الدولي ليست فكرة غبية. أما فيما يتعلق بالهندسة السياسية والاجتماعية فليس من الضروري أن يُسأل الصينيون ما هو المنظور الكونفوشيوسي للهندسة الاجتماعية في هذه المنطقة في لبنان أو الأردن أو غير ذلك. هذا شيء يتم بالإبداع المحلي. كل شعب يخترع طريقه ويخترع نموذجه.

أنا في الأساس مؤرخ واعتقد أن الاستعمار لعب دوراً في قطع مسار تطور المجتمعات والشعوب. ثمة نموذج لبلد لم يُستعمر، هو اليابان الذي لأنه لم يستعمر نجح في عمل نهضة محلية وحداثة محلية خاصة في القرن التاسع عشر. نحن اليوم أمام مفارقة أن الإعلام الغربي الذي يدين السياسات النيوكولونيالية للصين في أفريقيا يتوجه لجمهور لم يعرف ما هو الاستعمار وحقيقة الاستعمار الغربي بينما نرى أن في أفريقيا جنوب الصحراء ثمة طلباً أكثر على الصين. الناس لا تطلب فقط وجوداً صينياً واستثماراً في الاقتصاد لكن تتطلع إلى النموذج المجتمعي والثقافي أيضاً. أعتقد أن هذا خطأ. المطلوب الخروج من هذه المقاربة التي ارتبطت بعصر الاستعمار حيث تقوم شعوب معينة بتقرير ما هو جيد أو سيىء لشعوب أخرى.

ثمة سؤال حول الصعود السلمي للصين وهو موضوع كتابي الذي صدر في الولايات المتحدة العام الماضي. إذا درسنا صعود الصين اليوم بشكل عام الدراسة السائدة تتم باستمرار من منظور

علاقات دولية كما يراها الغرب.بمعنى أن كل قوة صاعدة عندما تصل إلى مستوى معين تشن الحروب وتتوسع بالقوة العسكرية، مثل القوى الاستعمارية، وألمانيا النازية، والولايات المتحدة. برأيي إن الأسباب الفعلية للحرب لم تكن بالأساس مرتبطة بتناقض المصالح الاقتصادية بقدر ما كانت مرتبطة برغبة هذه القوى الصاعدة بتصدير نماذجها إن كانت نماذج دينية أو سياسية. ليس للصين نموذج للبيع أو للترويج.

السؤال هل تستطيع الصين الصعود بشكل سلمي؟ هذا سؤال مطروح بشكل خاطئ. السؤال الفعلي يجب أن يكون: هل ستسمح القوى المسيطرة اليوم للصين بالاستمرار في الصعود السلمي؟ طبعاً القوى المسيطرة لا تريد استمرار صعود الصين لكن ليس لديها الإمكانية والقدرة على منع الصين من الصعود.

بالنسبة للسؤال حول كيف سيدير الغرب عملية تراجع نفوذه، أعتقد أننا سنتجه كما في أيام الحرب الباردة إلى شكل من أشكال الحروب المنخفضة التوتر أو الشدة، نرى ذلك في آسيا الوسطى حيث تقوم الولايات المتحدة باستخدام بعض الجماعات السلفية الجهادية للضغط على حدود الصين.

أصبحت الصين اليوم أول مستثمر أجنبي في سندات الخزينة الأميركية واستخدمت هذا السلاح مرتين مرة عام ٢٠٠٤ ومرة ثانية في كانون الثاني ٢٠٠٦. وفي الحالتين كان الموضوع متعلقاً بصفقات أسلحة بين الولايات المتحدة وتايوان. لقد أدلى نائب رئيس البنك المركزي في الصين بتصريح شديد الغموض قال فيه إن الصين تفكر

بأن تخفض وتيرة شرائها لسندات الخزينة الأميركية. وفي اليوم التالي صرحت الولايات المتحدة قائلة إن كل كلام عن إتمام صفقة أسلحة مع تايوان هو كلام غير صحيح والصفقة لم تتم. أظن أن سندات الخزينة هي سلاح ردع شامل يُستخدم في اللحظة الأخيرة. إذا بدأت الصين في بيع سندات خزينتها في الأسواق فهذا عمل دراماتيكي بالنسبة للصين وليس فقط بالنسبة لأميركا، ذلك أن أمريكا تستطيع الاستمرار في طباعة الأوراق النقدية فمنذ وقت طويل لم يعد الدولار مرتبطاً إلا بالقوة الناعمة الأميركية وليس بالقدرات الاقتصادية الفعلية لها. في خلال أزمتين الأولى أزمة المكسيك ١٩٨٦ والثانية الأزمة الآسيوية ١٩٩٧، أعلنت الحكومة أنها ستقوم ببيع مخزونها من الدولار في الأسواق الدولية، وكان التهديد مرتبطاً بسندات الخزينة، فقام وزير الخزينة الأميركية بزيارة اليابان وقال لهم: إذا قمتم ببيع مخزونكم من الدولار سنسحب المظلة النووية الأميركية عن اليابان. هذا الأمر ليس بسيطاً لأن قوة الدولار مرتبطة بعامل إيماني وليس فقط بوقائع مادية فإذا اهتزت ركائز الإيمان بالدولار فهذه ليست مسألة بسيطة بالنسبة لسطوة الولايات المتحدة. ما تقوم به الصين اليوم من تحول تدريجي، بما أن عملتها بدأت تنتشر وهناك نحو ٤٥ دولة وقعت عقوداً مع الصين حتى يتم دفع ثمن العقود بالعملة الصينية وليس بالدولار. أنا شخصياً أعيش في اللوكسمبورغ وهناك صراع بين لندن ولوكسمبورغ حول من سيكون المركز المالي وهذا للدلالة على أهمية صعود الدور الصيني في المجال النقدي والمالي. حتى الآن الولايات المتحدة لها قدرة دفاع عن موقع الدولار لكن السؤال هو

إلى متى تستطيع الاستمرار في الدفاع عن موقع الدولار والإيمان بالدولار؟ تعلمون أنه منذ نحو سنتين بدأ حوار ثلاثي بين الكوريين واليابانيين والصينيين لاعتماد عملة بديلة في آسيا الشرقية، فسخر الأوروبيون والغربيون بهذا القرار على قاعدة أنه من غير الممكن أن يتم التوصل إلى اتفاق خاصة بوجود اليابان التي هي حليف وثيق للولايات المتحدة.

من خلال تجربتي الشخصية يجب أن لا نستخف بالقرارات الصينية، وإن كانت لما بعد ٢٠ سنة أو خمسين سنة. لأن الفرق بين الصين وبين القوى الأخرى أن المستقبل ما زال أمام الصين وليس وراءها.

حول النقطة الأخيرة التي لها علاقة بالتوجه الانعزالي للولايات المتحدة، أذكر بأن كل الإدارات الأميركية المتتالية في العقدين الأخيرين أدركت أن أي توجه انعزالي يعني موت الولايات المتحدة.

لقد حصلت محاولات واستمرت السياسات الانعزالية لمدة ستة أشهر إلى سنة وتم التراجع عنها بسرعة. ذلك أن هناك مسعى دائماً لجعل الولايات المتحدة نموذجاً لبقية الشعوب، وهذا النموذج هو فكرة متأصلة ومتجذرة داخل الوعي الأميركي وداخل الرأي العام الأميركي ولا يستطيعون التراجع عنها.

une confusion dans la politique étrangère américaine qui baigne dans un contexte international marqué‹ pour le moins que l'on puisse dire‹ par le repli de l'hégémonie américaine ? Et comment pout–on qualifier la situation internationale actuelle ?

Sommes–nous dans une phase transitoire entre un monde unipolaire et un monde multipolaire‹ ou alors nous dirigeons–nous vers un monde sans pôle et vers un chaos mondial ravageur?

Serait–ce les politiques hostiles de Washington qui poussent la Chine et la Russie à passer de la phase de collaboration vers celle d'alliance stratégique‹ comme le pensent certains analystes qui affirment que nous observons une accélération de l'édification d'un espace Eurasie économique et politique ? Quelles sont les retombées de cette polarisation internationale sur la situation dans la région et sur le rôle des acteurs régionaux ?

Pour répondre à ces questions et à celles plus secondaires qui en découlent‹ nous avons avec nous Dr. Lionel Vairon‹ sinologue et expert des affaires stratégiques. Il a travaillé pendant plus de 17 ans dans le corps diplomatique français‹ avant de rejoindre l'Institut des affaires stratégiques‹ qui est un centre d'études dans le ministère français de la défense. Il a été‹ en outre‹ conférencier à l'école de guerre et à l'institut de hautes études de défense nationale (IHEDN). En 2008‹ il a présenté sa démission et créé sa propre société consultative pour les questions stratégiques. Il enseigne dans plusieurs instituts politiques en Chine‹ dont entre autre l'École du parti communiste‹ l'Institut de développement mondial et l'Académie chinoise des élites à Shanghai. Il est l'auteur de plusieurs ouvrages‹ dont le plus récent publié aux Etats–Unis‹ est intitulé «La menace chinoise ». Il a à son compte aussi des dizaines d'articles publiés dans des périodiques spécialisés occidentaux et chinois.

Si nous considérons que la priorité de l'administration Obama، comme il l'a lui–même définie، se résume dans le fait de contenir la Chine، pourquoi cette administration et ses alliés occidentaux essaient toujours d'élargir l'Otan vers l'Est. Pourquoi œuvrent–elles pour favoriser l'adhésion de nouveaux États à l'Union européenne، laquelle union qui constitue « le compagnon » de l'Otan selon Moscou ? Pour quelles raisons optent– elles pour une politique de prosélytisme pour la démocratie، en finançant des dizaines d'organisations de la Société civile، des partis politiques et des medias hostiles au gouvernement russe.

Sur ce dernier point، la vice–secrétaire d'Etat des affaires étrangères américaines pour l'Europe et l'Eurasie a reconnu en décembre 2013 que les Etats–Unis ont dépensé plus de cinq milliards de dollars depuis 1991، pour garantir à l'Ukraine l'avenir qu'elle mérite، selon ses propres termes، et que l'un d'organes de cette institution américaine a financé environ 60 projets pour consolider la position de ces ONG dans ce pays، dans le cadre d'un processus d'architecturation sociale، hostile à l'influence russe du point de vue de Moscou، un processus qui risque fort de s'étendre vers l'intérieur même de la Russie. C'est en tout cas ce qu'a affirmé le directeur du NED[1] dans un article publié par le Washington Post en septembre 2013، en affirmant que l'adhésion de l'Ukraine à l'UE accélérera la défaite de ce qu'il a appelé « l'idéologie impérialiste russe représentée par Poutine »، et sèmera les germes de la démocratie en Russie.

Pourquoi donc Washington se comporte–t–ils avec animosité avec la Russie et la Chine? Sommes–nous devant une nouvelle stratégie des États–Unis، ou devant une absence de vision lucide ? Ou alors sommes–nous face à des choix contradictoires dictés par les cercles de décision، qui provoquent

1- National Endowment for Democracy, (Société fondée pour promouvoir les activités démocratiques et renforcer le rôle des organisations de la Société civile et qui est financée par l'Administration américaine)

Introduction : Par M. Walid Cherara

En dépit du grand différend concernant la détermination des raisons réelles et des causes profondes de la polarisation sur la scène internationale، ce qui constitue le sujet de notre rencontre، la plupart des lectures sont unanimes pour affirmer que notre monde actuel est entré dans un tournant inédit، en particulier depuis l'exacerbation de la crise ukrainienne et de ses retombées.

Les indices de cette polarisation se sont multipliés ces dernières années، à commencer par la confrontation politique et diplomatique entre l'Occident et ses alliés d'un côté، et la Chine et la Russie de l'autre، autour du conflit en Syrie، et en passant par le grand détour vers l'Orient contre la Chine، annoncé par l'administration Obama، comme étant l'axe de sa nouvelle stratégie internationale. Mais les tensions sur le plan international ont atteint des niveaux inégalables depuis l'aggravation de la crise ukrainienne et l'annexion par la Russie fédérale de la Crimée، ce qui a poussé certains experts à parler d'une nouvelle guerre froide، politique، économique ، médiatique، et idéologique entre l'Occident dirigé par les Etats–Unis et la Russie fédérale entretenant avec la Chine une relation spéciale qui va au–delà de l'intersection conjoncturelle autour des intérêts politiques ، une relation qui est sur le point de se transformer en une alliance stratégique ، comme l'attestent certains experts.

La question qui s'impose dans ce contexte inédit se rapporte aux motivations qui ont poussé les Etats–Unis à adopter des politiques provocatrices et agressives à l'encontre des deux puissances qui jouissent، en même temps، d'une influence mondiale?

Lorsque nous nous posons des questions sur les politiques internationales et les changements qui les ont affectées, nous nous interrogeons, par là même sur les situations de la région, sur les mutations et sur les perspectives qui se présentent au nouvel ordre mondial, ainsi que sur la possibilité que les rivalités et les conflits actuels évoluent vers une nouvelle guerre froide. Sachant que ce qui empêche pour le moment cette guerre c'est l'interdépendance comme celui qui régit les relations économiques entre la Chine et les Etats-Unis d'Amérique, sans oublier le besoin que ressentent les Etats-Unis pour leurs ennemis au sein du Moyen-Orient.

Ce dont nous observons de transformations pousse-t-il vers un renouvellement du monde unipolaire, ou vers un monde bipolaire, voire multipolaire. Ou alors serions-nous en train de nous diriger vers une nouvelle architecture plus souple du pouvoir mondial, dans laquelle tous les protagonistes jouent des rôles bien définis , qu'ils soient des super puissances, des puissances régionales influentes et efficaces, ou même des puissances non internationales mais capable de dresser des politiques régionales et internationales. Tout en insistant sur le fait que les données locales, voire régionales, sont capables de modifier le cours des évènements, et de dessiner des politiques générales dans ce monde bien plus que les capacités des volontés internationales.

Préface:

Par M. Abdel Halim Fadlallah

Président du CCED

Nous pouvons compléter notre titre "les puissances mondiales dans un monde en mutation : vers une nouvelle polarisation internationale?" en nous posant la question de savoir si nous nous dirigeons vers un nouvel ordre mondial, ou alors nageons-nous et nagerons pour longtemps, dans un espace de chaos mondial?

La question posée sur les nouvelles tendances mondiales en politique internationale c'est la même question concernant la conjoncture dans notre région qui a influencé le changement affectant le processus des politiques internationales, et a été influencée par laquelle

Il suffit de rappeler que les évènements de la région durant les trois ou quatre dernières années ont littéralement paralysé le Conseil de sécurité qui avait pourtant assumé durant les dernières décennies le rôle de moteur des politiques internationales.

Il suffit de même de rappeler à cet égard que le changement de la situation dans la région a poussé la Russie à quitter sa réserve et son hésitation stratégique entre l'adhésion à l'Occident sans condition ou dans le cadre d'une politique concurrentielle, ou alors la recherche d'un espace international et régional indépendant.

De plus, les mutations dans la région ont poussé un autre Etat réservé à l'instar de la Chine à adopter une politique internationale plus participative et plus efficace.

Table of Contents

Préface: Abdel Halim FADLALLAH **7**

Introduction : (Walid Cherara) **9**

Les puissances dans un monde en mutation:

Vers une nouvelle polarisation **15**

L'impuissance de la puissance **18**

Une Communauté internationale en harmonie **22**

Les nouvelles relations russo-chinoises **25**

Résumé et hypothèses **29**

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
Le centre consultatif pour les études et la documentation

Une institution scientifique spécialisée qui s'occupe des études et des informations

Thèmes et débat: Une collection irrégulière qui repoduit les conférence et les panels tenus dans le centre, et s'intéresse à des questions stratégiques et de dévelopment.
Sujet: Les puissances dans un monde en mutation:
Vers une nouvelle polarisation
Préface: Par M. Abdel Halim Fadlallah Président du CCED
Conférencier: M. Lionel Vairon.
Traducteur et Rédacteur: M. Saleh ACHMAR.
Édité par: Le centre consultatif pour les études et la documentation
No 11
Dimension: 14 / 21
Date de publication: Avril 2015.

Tous droits reservés

Addresse: Bir Hassan- Derrière la Fantaisie World- Avenue el-Assad - Imm. al-Worud – 1ère étage
Tel: 01 /836610
Fax: 01 /836611
Mobile: 03 /833438
Baabda10172010
B.P. 24/ 47
Adresse électronique: dirasat@dirasat.net
www. Dirasat.net

les avis cités dans cette collection n'expriment nécessairement pas l'avis du centre consultatif pour les études et la documentation

Les puissances dans un monde en mutation:
Vers une nouvelle polarisation

Les puissances dans un monde en mutation: Vers une nouvelle polarisation